جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

سلسلة
كراسات الجمعية

كراسة رقم (1)
المجلد رقم (9)

العلاقات المصرفية مع البنوك المراسلة وانعكاساتها على القطاع المصرفي العربي بالتركيز على حالة الأردن

إعداد
د. عدلي قندح
مدير عام جمعية البنوك في الأردن

آذار ٢٠١٨
عمان - الأردن

العلاقات المصرفية مع البنوك المراسلة وانعكاساتها على القطاع المصرفي العربي بالتركيز على حالة الأردن

إعداد

د. عدلي قندح

مدير عام جمعية البنوك في الأردن

آذار – ٢٠١٨

عمان - الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

تصميم وإشراف فني وطباعة

Control
Design and Printing Services

Tel: 0788620228
E-mail: control1est@gmail.com

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تمهيد	٩
1. خدمات البنوك المراسلة	٩
2. أهمية العلاقة مع البنوك المراسلة	٩
3. تطور العلاقة مع البنوك المراسلة	١٠
4. أسباب انسحاب بعض البنوك العالمية من علاقات البنوك المراسلة	١٠
5. ملخص بأسباب إنهاء علاقات البنوك المراسلة	١٢
6. تداعيات فقدان العلاقة مع البنوك المراسلة	١٣
7. الدول المتضررة من فقدان علاقة البنوك المراسلة	١٣
8. علاقة الدول العربية مع البنوك المراسلة	١٥
9. نظرة لحالة الأردن	١٨
10. أهم الإجراءات الدولية والإقليمية المتخذة	١٨

تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفِّق،،

موسى شحادة

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يسر جمعية البنوك في الأردن أن تصدر العدد الأول من المجلد التاسع لسلسلة كراسات الجمعية والذي يأتي تحت عنوان: العلاقات المصرفية مع البنوك المراسلة وانعكاساتها على القطاع المصرفي العربي بالتركيز على حالة الأردن.

ويأتي إصدار هذه الكراسة انطلاقاً من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع خاصة في ظل ما شهدته العديد من البنوك العربية من تراجع أو انخفاض في علاقاتها مع البنوك المراسلة، أو إنهاء العلاقة بالكامل مع بعض البنوك المراسلة.

وتلقي هذه الكراسة الضوء على عدد من النواحي المتعلقة بالعلاقة مع البنوك المراسلة، حيث تتناول خدمات البنوك المراسلة، وأهمية العلاقة مع البنوك المراسلة وتطوراتها، كما تبحث في أسباب انسحاب بعض البنوك العالمية من علاقات البنوك المراسلة.

كذلك تناقش الكراسة أهم تداعيات فقدان العلاقة مع البنوك المراسلة، وتبين أهم الدول المتضررة من فقدان علاقة البنوك المراسلة حول العالم. كما تستعرض علاقة الدول العربية مع البنوك المراسلة، وتقدم نتائج دراسة مسحية أعدتها الجمعية حول واقع العلاقات المصرفية للبنوك الأردنية مع البنوك المراسلة.

وأخيراً، تناقش الكراسة أهم الإجراءات الدولية والإقليمية المتخذة للتخفيف من تراجع العلاقات مع البنوك المراسلة، إضافة لتقديم بعض المقترحات الهادفة لتحسين العلاقة مع البنوك المراسلة.

ويشار في هذا الصدد الى أنه تم تقديم هذه الكراسة كورقة عمل في منتدى متطلبات التعامل مع البنوك المراسلة والذي عقده اتحاد المصارف العربية في الخرطوم - السودان بتاريخ ١٩-٢٠ شباط ٢٠١٨.

وإننا إذ نصدر هذه الكراسة، لنأمل أن تساهم في تسليط الضوء على موضوع العلاقات المصرفية مع البنوك المراسلة وانعكاساتها على القطاع المصرفي العربي والأردني، وأن تحمل في طياتها الفائدة المرجوة لكل ذوي العلاقة والمهتمين.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

تمهيد

تقـوم العلاقة مع البنوك المراسلة على أساس اتفاقية ثنائية تنطوي غالباً على علاقة متبادلة عبر الحدود بعملات متعددة. ويتضمن اتفاق البنوك المراسلة على بنك (يسمى البنك المراسل Correspondent Bank) يقدم حسابات جاريـة أو التزامـات وخدمات أخرى ذات صلة إلى بنك آخر (يسمى البنك المستجيب Respondent Bank)، وبحيث تستخـدم لتنفيـذ مجموعة من العمليات لطـرف ثالث. وقد يكون الطرف الثالث عميل مباشـر للبنك المستجيب (أفراد وشركات) أو عميل وسيط (مثل البنوك والمؤسسات المالية).

هذا ويتطلب الاتفاق تبادل الرسائل بين البنوك لتسوية المعاملات عن طريق الحسابات الدائنة والمدينة. وتتضمن هـذه المعاملات المدفوعات، والتمويـل التجاري، وصرف العملات الأجنبية، وإدارة السيولة، ومعاملات الأوراق المالية، وإدارة المعلومات، وغيرها من المعاملات.

١. خدمات البنوك المراسلة

يمكن تقديم خدمات البنوك المراسلة من خلال ثلاثة أشكال رئيسية هي:

الشكل التقليدي لخدمات البنوك المراسلة: والذي يتمثل في قيام البنك المستجيب بإبرام اتفاق مع البنك المراسل لتنفيذ المدفوعات نيابةً عنه وبالنيابة عن عملائه المباشرين.

خدمـات البنوك المراسلـة المتداخلة: وتشير إلى استخدام العلاقة مع البنـوك المراسلة من قبل العملاء الوسطاء (مثل البنوك والمؤسسات المالية) لدى البنك المستجيب، والذين يمكن أن يستخدموا هذه العلاقات لعملائهم أيضاً.

خدمـات الحسابـات المستحقـة الدفع: وهـي مشابهة لخدمـات البنوك المراسلـة المتداخلة، ولكن فـي حالة هذه الحسابـات يسمح البنك المستجيـب لعملائه الوسطاء (مثل البنوك والمؤسسات المالية) بالوصول المباشر إلى حساب البنك المراسل للقيام بأعمالهم الخاصة بهم.

٢. أهمية العلاقة مع البنوك المراسلة

تلعـب العلاقـة مـع البنـوك المراسلـة (Correspondent Banking Relationships - CBRs) دوراً كبيـراً فـي تسهيـل التجـارة العالمية والنشاط الاقتصـادي، حيث أنها تساعد فـي توفير المدفوعات المحليـة الدولية بما فيها التحويلات المالية، وفي دعم النمو الاقتصادي من خلال التجارة الدولية والنشاطات المالية عبر الحدود.

وتعـد العلاقـة مع البنوك المراسلة طريقة لتقديم الخدمات المالية، والتـي تم تحديدها بوضوح بموجب الاتفاقيات التجارية الدولية.

كمـا أن وجود العلاقة مع البنوك المراسلة والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى تضمن توفير الاحتياجات الأساسية للعملاء الشركات والأفراد، فضلاً عن تسهيل مجموعة واسعة من الأنشطة الضرورية بين البنوك.

٣. تطور العلاقة مع البنوك المراسلة

تاريخياً، فإن طبيعة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة بين بنك وآخر، وإجراءات العناية الواجبة (Due Diligence) المرتبطة بها، كانت تنحصر في مخاطر الائتمان ومخاطر الدول والتي تشمل المخاطر السياسية ومخاطر الديون السيادية.

ومع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، ظهر موضوع التعرض لمخاطر الجرائم المالية عبر خدمات البنوك المراسلة، مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الاقتصادية، حينها أصبح على البنوك مسؤولية أكبر تجاه المعاملات التي تتدفق عبر أنظمتها، وخاصة تلك المتعلقة بطرف ثالث.

وبالرغم من أهمية العلاقة مع البنوك المراسلة، إلا أن هذه العلاقة تعرضت لضغوط واضحة في العديد من الدول، حيث قامت العديد من البنوك العالمية بالانسحاب بشكلٍ انتقائي من علاقات البنوك المراسلة منذ الأزمة المالية العالمية. وكانت الدول الخاضعة لعقوبات والدول التي تواجه اضطرابات مدنية من أكثر الدول تضرراً في هذا المجال.

فقد أصبحت أنشطة البنوك المراسلة تعتبر ذات مخاطر عالية من حيث الجرائم المالية، مما زاد في المخاطر التنظيمية ومخاطر السمعة للبنوك، وذلك نتيجة زيادة وتشديد متطلبات الامتثال خاصة في مجالات العناية الواجبة ورصد المعاملات. كما أصبحت التوقعات تفرض على البنوك المراسلة معرفة عملاء عملاءها (Know your Customer's Customer KYCC)، مما زاد من الصعوبة التي تواجهها تلك البنوك.

وقد أسفرت المتطلبات التنظيمية المتزايدة، والصعوبات التي تواجه إدارة المخاطر المرتبطة بطرف ثالث، عن قيام البنوك المراسلة بإعادة النظر في أنشطتها وعملياتها والحد من التعرض للمخاطر التي تنطوي عليها عملياتها. كما أن نظرة الجهات التنظيمية بعدم كفاية برامج تخفيض المخاطر لدى العديد من البنوك العالمية الكبرى، أسفرت عن اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات التأديبية بما في ذلك الغرامات وبرامج الإصلاح وتعزيز الامتثال للبنوك المراسلة.

وفي ضوء ما سبق، ونتيجة للمتطلبات والتوقعات القانونية والتنظيمية الحالية، ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية والتنظيمية، توجهت العديد من البنوك العالمية إما لوقف أنشطة البنوك المراسلة تماماً، أو لوقف الخدمات التي تعتبر مرتفعة المخاطر من أنشطة البنوك المراسلة، أو قبول عدد محدود فقط من علاقات البنوك المراسلة.

٤. أسباب انسحاب بعض البنوك العالمية من علاقات البنوك المراسلة

تعتبر العوامل المؤدية لانسحاب بعض البنوك العالمية من علاقات البنوك المراسلة متعددة ومترابطة ومتفاوتة من حالة لأخرى، وهي في معظم الحالات تعتمد على قرارات فردية للبنوك المراسلة بناءً على تقييمها الخاص لربحية ومخاطر تلك العلاقات.

ويمكن تلخيص أهم العوامل التي ساهمت في تراجع علاقات البنوك المراسلة في النقاط التالية:

١- ضعف أو انعدام ثقة البنك المراسل في قدرة البنك المستجيب على إدارة المخاطر بشكل فعال.

٢- أصبحت المعاملات المالية ذات الحجم الكبير والعوائد القليلة مثل عمليات البنوك المراسلة، أقل جاذبية بعد الأزمة المالية العالمية. كما أدت الإصلاحات التنظيمية العالمية إلى زيادة متطلبات رأس المال لدى البنوك مقارنة

بمستويات ما قبل الأزمة، مما رفع تكلفة رأس المال.

٣- التغيرات التي حدثت في البيئة التنظيمية والإشرافية بعد الأزمة المالية العالمية ومساهمتها في رفع لتكاليف الامتثال. وهذا يتضح من خلال:

- زيادة تكاليف الامتثال والتي أثرت على هوامش ربح البنوك المراسلة، ودفعتها للانسحاب من علاقات البنوك المراسلة.
- تنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكلٍ متزايد، ومتطلبات الحيطة المتشددة.
- توسيع أنظمة العقوبات الاقتصادية والتجارية الدولية والثنائية والتي يجب على البنوك الامتثال لها.
- ظهور مبادرات الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات.

وقد ساهمت العوامل السابقة في دفع البنوك المراسلة للانسحاب من علاقاتها مع بعض الدول الصغيرة والبنوك الصغيرة.

٤- على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها الهيئات التنظيمية لتوضيح نطاق متطلبات العناية الواجبة للعملاء، لا تزال بعض البنوك العالمية تشعر بالقلق إزاء وضوح التوقعات التنظيمية واتساقها. وفي الآونة الأخيرة، بذل المنظمون في المراكز المالية الرئيسية جهوداً كبيرة لتوضيح تلك المتطلبات وإجراءات تنفيذها لتسهيل تقييم البنوك لتعرضهم لمخاطر الامتثال.

٥- أشارت العديد من البنوك العالمية الأمريكية إلى عدم وضوح التوقعات التنظيمية الأمريكية وخاصة بذل العناية الواجبة بخصوص اعرف عميل عميلك KYCC. وعدم معرفة تلك البنوك بشأن ما إذا كانت التوقعات التنظيمية قد استوفيت أم لا يمكن أن يؤدي إلى الإفراط في إجراءات العناية الواجبة من تلك البنوك لتحمي نفسها من الإجراءات الرقابية، وقد يدفعها في بعض الحالات لإنهاء علاقات البنوك المراسلة.

٦- قد يؤدي التنفيذ السليم والمناسب للنهج القائم على المخاطر (Risk Based Approach) الذي تتضمنه معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى حالات انسحاب من علاقة البنوك المراسلة. مثلاً إذا تعذر على البنك المراسل القيام بالمستوى المطلوب من العناية الواجبة لكل حالة (أو عميل) على حدة للتخفيف من المخاطر المحددة، أو إذا كان هناك سبب للاعتقاد بأن البنك المستجيب متورط في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد يقوم البنك المراسل (إما بشكل اختياري أو إجباري) لإنهاء العلاقة مع البنك المستجيب.

٧- بناءً على المتطلبات التنظيمية للبنك المراسل، فإن الاشتباه في نشاط احتيالي يقوم به المصرف المستجيب أو عملاؤه (مثل التهرب الضريبي أو الاحتيال أو الفساد) قد يدعو أيضاً إلى إنهاء العلاقة.

٨- أدت العقوبات التي فرضتها السلطات في أمريكا وفي الاتحاد الأوروبي على السلوكيات الجرمية للبنوك لزيادة الوعي حول الحجم المحتمل للتسويات والغرامات ومخاطر السمعة، وهو ما دفع لتخفيض إقبال البنوك المراسلة على تحمل المخاطر.

ويشار في هذا الصدد إلى أن الغرامات التي فرضت على البنوك في العالم نظراً لاتهامها بأنشطة جرمية متنوعة (مثل تلك المتعلقة بخروقات ضريبية، أوسرية مصرفية، أو غسل أموال، أو خرق للعقوبات التجارية والاقتصادية المفروضة على بعض الدول) بلغت حوالي ٢٥ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٧.

٩- أسباب تتعلق بالبنوك المراسلة في بعض الدول:

- بالنسبة للبنوك الأمريكية المراسلة فقد ساهمت القيود والأنظمة المفروضة على تبادل المعلومات عبر الحدود في منع البنوك في الولايات المتحدة من القيام بإجراءات العناية الواجبة اللازمة مع عملائها من البنوك الأجنبية.
- في ألمانيا، كان تخفيض علاقات البنوك المراسلة مدفوعاً أساساً بتقييمها لربحية ومخاطر تلك العلاقات، وانخفاض الرغبة في المخاطرة، وتنفيذ النهج القائم على المخاطر بموجب المعايير الدولية.
- في بريطانيا، ترتب على تنفيذ بعض الإصلاحات بعد الأزمة آثار على علاقات البنوك المراسلة وعلى تقديم الخدمات المالية من قبل البنوك البريطانية لفئات معينة من العملاء، ولا سيما شركات نقل الأموال والمنظمات غير الربحية.

ملخص لأهم أسباب إنهاء علاقات البنوك المراسلة

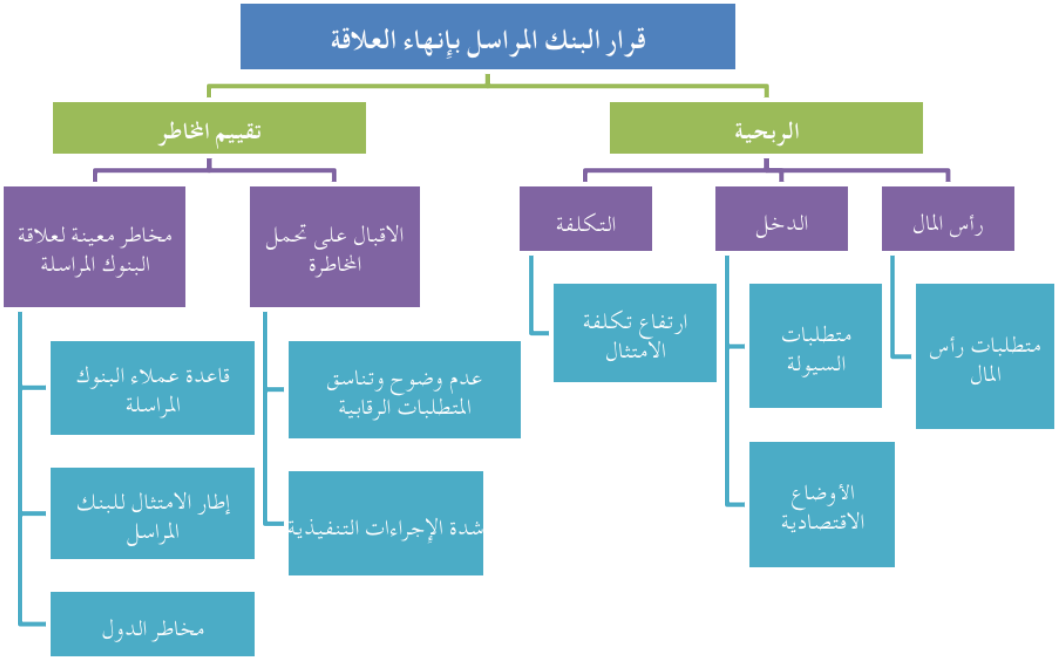

٥. تداعيات فقدان العلاقة مع البنوك المراسلة

حتى الآن لا يزال الانخفاض الذي طرأ مؤخراً على العلاقات مع البنوك المراسلة حول العالم يعتبر طفيفاً بصفة عامة، حيث أن المدفوعات عبر الحدود ظلت مستقرة نوعاً ما ولم يتأثر النشاط الاقتصادي إلى حدٍ كبير.

لكن في عدد محدود من الدول، فقد ازدادت حدة الهشاشة المالية نظراً لتركز تدفقاتها الدولية في عدد قليل من البنوك المراسلة. وهذه الهشاشة المالية يمكن أن تؤدي إلى زيادة مخاطر الاستقرار المالي وتقويض النمو وتقليل احتمالات الشمول المالي في تلك الدول على المدى الطويل نتيجة ارتفاع تكاليف الخدمات المالية والتأثير السلبي

المحتمـل لتصنيفات البنوك فيها. وقد قابل هذا الأثر الاقتصادي المباشر مجموعة من الترتيبات البديلة التي اتخذتها المؤسسـات الماليـة في تلك الدول، مثل إيجـاد ممرات بديلة للتجارة والتحويلات المالية، لكـن هذه الترتيبات أدت إلى زيادة تكاليف التحويلات المالية في بعض الدول.

وبالنسبـة للشمـول المالـي، فقد أشارت دراسـة مسحية أجريت مؤخراً إلـى أن ثلثي المنظمات غيـر الربحية، التي تعتبـر عالية المخاطـر، تعاني من مشاكل مصرفية، بما في ذلك تأخر التحويـلات المصرفية، وزيادة الرسوم، وإغلاق الحسابـات، ورفض فتح الحسابـات. ومعظم مشـاكل التحويلات المصرفية لهـذه المنظمات يرتبـط بموضوع البنوك المراسلة.

وبشكلٍ عام، فقد يكون لفقدان العلاقة مع البنوك المراسلة أثر على توفر مصادر أجنبية لتمويل البنك، وقدرته على تقديـم قروضٍ بالعملة الأجنبية لغايات تمويل التجارة أو خدمة الدين بالعملـة الأجنبية. كما أن بعض وكالات التصنيف العالمية بدأت بالفعل في إدراج فقدان العلاقة مع البنوك المراسلة كعامل لتخفيض تصنيف المؤسسات المالية.

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن أن سياسة تقليص المخاطر (De-risking)، والتي تقوم بتطبيقها العديد مـن البنـوك المراسلة حـول العالم، إذا ما تطبقها بطريقـة عشوائية فمن الممكن أن تؤدي إلـى حرمان فئات كاملة من العملاء وشركات الصيرفة وشركات نقل الأموال وحتى الجمعيات الإنسانية وغيرها من الاستفادة من الخدمات المالية الأساسية والمهمة لاستكمال مشاريعها، وهو ما يتعارض مع مبدأ الشمول المالي الذي تدعو اليه المؤسسات الدولية. كما أن هـذه السياسـات تلقي ثقلها على عملاء التجزئة والعملاء التجاريين مما سيحثهم للبحث عن خدمات مصرفية بديلة ذات رقابـة محـدودة، وان كانت تحتوي على مخاطر عاليـة، مما سيشجع على انتشار وتوسـع صيرفة الظل (Shadow Banking).

٦. الدول المتضررة من فقدان علاقة البنوك المراسلة

أشارت بعض الدراسات الميدانية التي أجريت في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ إلى أن فقدان العلاقة مع البنوك المراسلة قد أثر بشكل خاص على بعض الأقاليم والمناطق في العالم.

فمثـلاً وجدت دراسـة مسحية للبنك الدولـي أجريت على السلطات الرقابيـة والبنوك المحليـة والإقليمية والدولية الكبيرة بأن الاتجاه العام في العلاقة مع البنوك المراسلة لم يكن موحداً بين الدول. وأشارت الدراسة إلى فقدان العلاقة مع البنوك المراسلة في مناطق معينة من العالم، واعتبرت منطقة البحر الكاريبي أكثر المناطق تضرراً. كما كان هناك انخفاض في العلاقة مع البنوك المراسلة وزيادة في تكاليف الحوالات المالية في الدول الصغيرة ذات حجم المعاملات المنخفض، لا سيما في أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا، إضافة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

٧. علاقة الدول العربية مع البنوك المراسلة

وفيمـا يتعلق بالدول العربية، فقد أشارت دراسة حديثة أصدرهـا صندوق النقد الدولي (IMF) في آذار ٢٠١٧ إلى أن هنـاك العديـد من الدول العربية التـي لم تشهد أي تأثر أو تأثـرت بشكل طفيف نتيجة انخفاض العلاقة مع البنوك المراسلة، وتشمل هذه الدول الكويت ولبنان والمغرب والسعودية والإمارات.

الكويت: لم تواجه البنوك الكويتية أي انخفاض في علاقاتها مع البنوك المراسلة، لكن ولتجنب أي مخاطر قد تدفع البنوك العالمية إلى قطع العلاقات، قامت عدة بنوك محلية بقطع علاقاتها بشكل استباقية مع بعض المؤسسات الخيرية المحلية ومؤسسات صرف العملات الأجنبية. وشارك بنك الكويت المركزي في المحافل الدولية الهادفة لتوضيح المتطلبات الإشرافية في الدول الأم للمصارف المراسلة، والحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية والهيئات التنظيمية.

- السودان: يعتبر السودان من أكثر الدول العربية تأثراً حيث أنه فقد حوالي نصف علاقاته مع البنوك المراسلة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

- لبنان: إن خسارة البنوك اللبنانية للعلاقة مع البنوك المراسلة قد يضر بالمدفوعات الدولية، والتمويل التجاري، والتحويلات المالية. وقد قام عدد قليل من البنوك الأجنبية بقطع علاقاته مع عدد قليل من البنوك اللبنانية الصغيرة بسبب التدابير التي اتخذتها الحكومات الأجنبية والمتعلقة بالمخاوف من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستمرت السلطات الرقابية اللبنانية في تعزيز البيئة التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإطار تقييم المخاطر، ومعالجة الثغرات التي تم تحديدها فيما يتعلق بالامتثال الضريبي الدولي وتبادل المعلومات.

- الضفة الغربية وقطاع غزة: مؤخراً قام بنك عالمي بالحد من علاقاته مع البنوك الفلسطينية كجزء من استراتيجيته الإقليمية لتخفيف المخاطر، إلا أنه من غير المتوقع أن يكون لذلك أثر مهم لأن التعامل يعتبر منخفض نسبياً. وتواصل المصارف الإسرائيلية التحذير عن نيتها بإنهاء خدمات البنوك المراسلة مع المصارف الفلسطينية بذريعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولمنع ذلك، وضعت السلطات الإسرائيلية ضمانات مالية وقضائية مؤقتة للمساعدة في الحفاظ على علاقات المراسلة. وإذا ما تحققت التهديدات المستمرة لقطع العلاقات فإنها قد تقوض نظام الدفع، وتزيد المعاملات النقدية، وتضعف التجارة، وتساهم في تآكل القاعدة الضريبة، والعديد من العواقب الوخيمة خاصة في ضوء الدور المركزي لعملة الشيكل في الضفة الغربية وغزة، والروابط الاقتصادية مع إسرائيل من خلال التجارة والعمالة والتحويلات المالية. وتعمل السلطات الفلسطينية بقوة لمنع ذلك، مع تركيز الجهود على جعل نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متماشية مع المعايير الدولية.

وفي أيلول ٢٠١٦ أصدر صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دراسة حول أسباب وأثر انسحاب البنوك المراسلة من علاقاتها مع البنوك في المنطقة العربية. واشتملت الدراسة على عينة من ٢١٦ بنكاً في ١٧ دولة عربية.

وقد أشار ٣٩٪ من البنوك العربية إلى أنها شهدت انخفاضاً كبيراً في حجم ونطاق علاقاتها مع البنوك المراسلة، في حين أن ٥٥٪ منها لم تشهد أي تغير ملموس، وشهد ٥٪ منها تحسن في علاقاتها مع البنوك المراسلة.

كما أشارت البنوك إلى أن عدد الحسابات المغلقة آخذاً في الارتفاع، حيث أشار ٦٣٪ من البنوك إلى إغلاق حساباتهم مع البنوك المراسلة في عام ٢٠١٥ مقابل ٣٣٪ من البنوك في عام ٢٠١٢.

وأشار ٤٠٪ من البنوك العربية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كان فيها أكثر نسبة بنوك مراسلة خفضت علاقاتها، تليها المملكة المتحدة، وألمانيا، والسعودية، والإمارات، وفرنسا، وكندا، وإيطاليا، وسويسرا، وأستراليا.

كما أشار ٦٣٪ من البنوك التي خسرت علاقتها مع البنوك المراسلة إلى أنها كانت قادرة على استبدال تلك العلاقة. بينما استطاع ١٧٪ من البنوك وضع ترتيبات بديلة لتلبية احتياجاتها. في حين أن ٢٠٪ من البنوك العربية لا تزال غير

قادرة على إيجاد بدائل أخرى.

وقـد أشـارت الدراسة إلى أن أهم الأسباب التي أدت لخسارة البنوك العربيـة لعلاقتها مع البنوك المراسلة تتمحور حول ما يلي:

- إقبال البنوك المراسلة لتحمل المخاطر.
- التغيرات في المتطلبات القانونية أو التنظيمية أو الإشرافية في دول البنوك المراسلة.
- انخفاض الربحية في تعاملات البنك المراسل.
- تصنيف مخاطر الائتمان السيادية في الدول العربية.
- المخاوف المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية.

أمـا عن تداعيات فقدان العلاقة مع البنوك المراسلـة على البنوك العربية، فقد أشارت البنوك العربية التي شهدت انخفاضاً ملحوظا في حجم علاقاتها مع البنوك المراسلة إلى أن ذلك:

- أثـر على قدرتها على إجراء المعامـلات الرأسمالية والحسابات الجارية بالعملة الأجنبية. وكان الأثر واضحاً مع دول معينة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (٥٥٪)، وأوروبا وآسيا الوسطى (٤٥٪).
- تأثرت بشكلٍ كبير القدرة على إجراء التحويلات المصرفية الدولية بالدولار الأمريكي، يليه اليورو والجنيه الإسترليني والريال السعودي والين الياباني والدولار الأسترالي، والدولار الكندي، والدرهم الإماراتي.

وقـد كانت المنتجـات والخدمات التـي حددتها هذه البنـوك العربية بأنها الأكثـر تضرراً من انسحـاب المصارف المراسلة هي:

- التمويل التجاري، وخطابات الضمان، والاعتمادات المستندية (٥٨٪).
- التقاص والتسوية (٥٤٪).

وقـد أفـادت البنوك بـأن إيجاد قنوات بديلة يحتاج لوقت أكبـر وبشروط أكثر تعقيداً من علاقـات البنوك المراسلة السابقة، إضافة لزيادة التكاليف بشكل واضح.

٨. علاقة البنوك الأردنية مع البنوك المراسلة

قامت جمعية البنوك في الأردن بإجراء دراسة مسحية على البنوك الأردنية بهدف استكشاف إذا كان هناك أي تغير في علاقات البنوك الأردنية مع البنوك المراسلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٥ – ٢٠١٧).

وقد اشتملت الدراسة على عينة مكونة من ١٢ بنكاً من أصل ١٦ بنكاً أردنياً، وبالتالي فيمكن القول أن الإجابات تمثل وجهة نظر حوالي ثلاثة أرباع البنوك الأردنية (٧٥٪).

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة على النحو التالي:

- أشار ٤٣٪ من البنوك المشاركة إلى أن علاقتهم مع البنوك المراسلة شهدت تحسناً واضحاً، بينما أشار ٢١,٤٪ من البنوك إلى أن العلاقة لم تشهد أي تغيير يذكر، فيما أكد ٣٦٪ من البنوك بأن علاقتهم مع البنوك المراسلة شهدت تراجعاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

هل شهدت علاقات البنك مع البنوك المراسلة أي تغيير في حجم أو عمق العلاقة خلال السنوات (٢٠١٥ – ٢٠١٧)

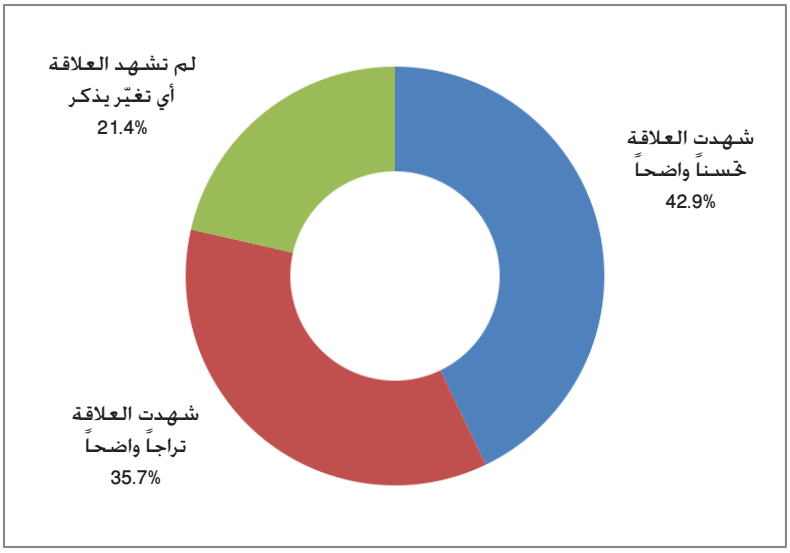

- بالنسبة للبنوك الأردنية التي شهدت علاقتها تراجعاً مع البنوك المراسلة:

- أشار ٧٥٪ منهم إلى أنه تم طلب أو فرض قيود أو اشتراطات عليهم من البنوك المراسلة كمتطلب لاستمرارية العلاقة.

- أشارت البنوك إلى أن أكثر الدول التي شهدت العلاقة مع البنوك المراسلة فيها تراجعاً هي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، سويسرا، الدول الاسكندنافية.

- أشارت جميع البنوك الأردنية التي انخفضت علاقتها مع البنوك لمراسلة بأنها استطاعت إيجاد بدائل وبنوك مراسلة أخرى لتكون بديلة عن البنوك المراسلة التي انتهت علاقته معها.

- بالنسبة للبنوك الأردنية التي شهدت علاقتها تراجعاً مع البنوك المراسلة، أشارت تلك البنوك أن أهم أسباب تراجع العلاقة يعود إلى العوامل التالية:

- المخاطر السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة واعتبار الأردن من ضمن المناطق متوسطة إلى مرتفعة المخاطر.

- زيادة إجراءات العناية الواجبة (Due Diligence) على متطلبات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الدول والبنوك العالمية.

- الغرامـات والعقوبات المالية التي تم فرضها على البنوك العالمية من قبل السلطات الرقابية الأمريكية والتي أدت إلى تشدد البنوك المراسلة في فرض قيود على التعاملات مع البنوك المحلية والإقليمية.

- ارتفاع تكاليف البنوك العالمية فيما يخص متطلبات الامتثال بما لا يتناسب مع حجم ربحية العلاقة.

- اتبـاع بعض البنـوك المراسلة لاستراتيجيـات عمل جديـدة تتطلب إنهـاء العلاقات لتخفيض المخاطر (De-risking)، أو تخفيض عدد حسابات عملائها من البنوك، أو تخفيض الحدود الائتمانية الممنوحة لتمويل التجارة نتيجة ضعـف حجم العمـل. ويعتبر انتشار ظاهرة تخفيض المخاطر (De-risking) في السنـوات الاخيرة نتيجة لمجموعة مـن العوامـل أهمها محاولة التخفيف من المخاطر السياسية التي تمر بها المنطقة وارتفاع تكاليف الامتثال لدى البنوك المراسلة، وأسباب تتعلق بربحية هذه الحسابات مع البنوك وعدم استغلالها بسبب عدم وجود حجم كبير من التعاملات.

- بالمقابـل، أشـارت البنوك إلى هناك بنوك مراسلة دخلت السوق الأردني بقـوة وقامت بإنشاء علاقات مع البنوك الأردنية.

- أشارت البنوك الأردنية إلى أن هناك عدة تحديات تواجههم بشكلٍ عام في علاقاتهم مع البنوك المراسلة والتي تشمل ما يلي:

- تصنيـف الأردن كدولـة ذات مخاطر مرتفعـة من قبل بعض البنوك، ممـا يؤدي الى زيادة التحديـات لإنشاء علاقات مصرفية جديدة أو حتى الحفاظ على علاقات تم انشائها سابقاً.

- بـطء النمـو الاقتصادي في الآونة الأخيـرة، مما انعكس على أعمـال البنوك من انخفاض في عـدد الحوالات وأعمال التمويل التجاري وغيرها.

- تعليمات الجهات الرقابية في الدول التي تتواجد بها البنوك المراسلة والمتعلقة بالامتثال بشكل عام وبتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بشكل خاص.

- تشدد البنوك المراسلة في تطبيق تعليمات الامتثال وسعيها لحث البنوك على زيادة حجم العمل معها لتعويض التكاليف المتزايدة المرتبطة بمواضيع الامتثال.

- صعوبة فتح حسابات جديدة بعملة الدولار الأمريكي.

- صعوبـة انشـاء علاقـات جديدة مع البنوك المراسلـة دون طلب حد أدنى مـن حجم الأعمال الـواردة أو حد أدنى من العملات.

- تخفيض الحدود الائتمانية نتيجة للأوضاع السائدة في الأردن والدول المحيطة وصعوبة انشاء أو زيادة سقوف التعامل سواء بمنتجات الخزينة أو التمويل التجاري.

- المتطلبات المتكررة من دوائر الامتثال في البنوك المراسلة على الحوالات الصادرة والاعتمادات والكفالات الخارجية.

- عدم قبول بعض البنوك المراسلة منح سقوف تجارية في مجال تعزيز الاعتمادات الصادرة.

- ارتفاع أسعار العمولات والفوائد المقتطعة على العمليات التجارية.

٩. أهم الإجراءات الدولية والإقليمية المتخذة

هنـاك عدة جهـود ومبادرات دولية تهدف إلـى فهم ظاهرة فقدان العلاقـة مع البنوك المراسلـة ومعالجة دوافعها والتخفيف من آثارها المحتملة.

حيث بذل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس الاستقرار المالي (FSB) عدة جهود لتسهيل الحوار الدولي لتنسيق الاستجابة في مجال السياسات ودعم المبادرات الهادفة لمنع العلاقة مع البنوك المراسلة من الوصول لمستوى حرج.

كمـا أنشـأ مجلس الاستقـرار المالي في آذار ٢٠١٦ مجموعـة تنسيق البنوك المراسلة لتنفيـذ خطة العمل المقدمة لمجموعة العشرين لتقييم ومعالجة الانخفاض في علاقات البنوك المراسلة. وتتألف خطة العمل من أربعة عناصر هي:

- إجراء المزيد من الدراسات لأبعاد وآثار الانخفاض في علاقات البنوك المراسلة.
- توضيح التوقعات التنظيمية بشكل أكبر بما في ذلك الإرشادات الصادرة عن فرقة العمل المالي (FATF).
- بناء القدرات المحلية في الدول التي فيها بنوك مستجيبة متضررة.
- تعزيز أدوات العناية الواجبة من قبل البنوك المراسلة.

أمـا علـى الصعيد الإقليمي، فهناك مجموعة من الجهود الإقليمية المبذولة في هذا المجال. حيث قامت دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات) والحكومة الأمريكية بمناقشة القضايا المتعلقة بالعلاقة مع البنوك المراسلة. وقد عقدت وزارة الخزانة الأمريكية اجتماعات لمناقشة الاتجاهات في مجال التمويل غير المشـروع والبنوك المراسلة وتخفيف المخاطر، وقد تمكنت المشاركين من الدول الخليجية والهيئات التنظيمية الدولية وممثلي القطاع الخاص من الاستماع مباشرة من نظرائهم حول: توقعات الحكومة، وتنفيذ القطاع الخاص لتلك التوقعات بما في ذلك السياسات والممارسات والإجراءات، وتوقعات القطاع الخاص من نظرائهم الأجانب عند إدارتهم لعلاقات البنوك المراسلة، وركزت الاجتماعات على القضايا المتعلقة بتنفيذ معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى المحافظة على علاقات البنوك المراسلة.

١٠. مقترحات لتحسين العلاقة مع البنوك المراسلة

إن معالجة انسحاب البنوك المراسلة قد يستغرق وقتاً نسبياً، وقد يتطلب إجراءات داعمة ومنسقة وجماعية من قبل أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص وخاصة في النواحي التالية:

- دعوة جميع الدول المعنية بموضوع انسحاب البنوك المراسلة لاتخاذ التدابير الهادفة لتعزيز قدرة البنوك المستجيبة علـى إدارة المخاطـر، وتحسين التواصل بين البنـوك المراسلة والمستجيبـة، وتعزيز الأطر التنظيميـة والإشرافية وتنفيذها بفعالية بما يتماشى مع المعايير الدولية وخاصة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإزالة العوائق أمام تبادل المعلومات.
- النظـر في مبادرات أخـرى لمعالجة الدوافع الكامنـة وراء انسحاب البنوك المراسلة، وخاصة تلـك المتعلقة بربحية البنوك المراسلة والمخاوف المتعلقة بتقييم المخاطر.
- ضرورة توفير معلومات كافية لدى البنوك المستجيبة وتوحيد إجراءات (KYCC) وتسهيل تبادلها وحفظها إلكترونياً،

وبحيث تمكن من سرعة الاستجابة لمتطلبات البنوك المراسلة وتعزز الثقة المتبادلة وتحافظ على علاقات مراسلة جيدة ومستدامة.

- يجب أن يقوم القطاع العام ببحث جدوى إيجاد آليات مؤقتة لتقديم خدمات تسوية المدفوعات وذلك في حالة فقدان جميع البنوك في دولة ما لعلاقاتها مع البنوك المراسلة، بما في ذلك الوسائل المدعومة من قبل القطاع العام.
- ضرورة أن تكون المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مفهومة جيداً ويتم تنفيذها بدقة. ومن المفاهيم الخاطئة وصف تخفيف المخاطر بأنه قضية مكافحة غسل أموال.
- تواصل الجهات الرقابية العربية مع مجموعة العمل المالي لتوضيح القواعد الدولية وبيان آثار تجنب المخاطر على الشمول والاستقرار المالي فى المنطقة العربية ومساعدة الدول المتضررة من هذه الظاهرة، إضافة الى تحديد القواعد الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- لا ينبغي أن يكون تخفيف المخاطر ذريعة لأي بنك لتجنب تنفيذ المنهج القائم على المخاطر، فتوصيات مجموعة العمل المالي FATF تتطلب من المؤسسات المالية إنهاء العلاقات مع العملاء على أساس كل حالة على حدة، في حال كان من غير الممكن التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أما قطع العلاقات بالجملة مع فئات كاملة من العملاء بغض النظر عن مخاطرهم ودون اتخاذ تدابير لتخفيف تلك المخاطر فلا يتماشى مع معايير FATF.
- ضرورة تعزيز البرامج الهادفة إلى تبادل الخبرات والخبراء من خلال تبني مبادرة عربية لتقديم المساعدة الفنية حول التعامل مع البنوك المراسلة من أجل تجنب المخاطر التي تواجهها بعض البنوك العربية في إقامة علاقات مصرفية مع البنوك الأجنبية.
- تكوين لوبي مصرفي عربي لمواجهة ومنع قيام البنوك العالمية بقطع علاقاتها مع البنوك أو المؤسسات المالية العربية.
- تسريع إنجاز نظام تسوية بين الدول العربية ليكون بديلاً مناسباً في حال قيام بعض البنوك المراسلة بقطع علاقاتهم مع البنوك العربية.
- قيام الهيئات الرقابية والإشرافية على البنوك والمؤسسات المالية في الدول العربية بدراسة إمكانية وضع استراتيجيات لمكافحة المخاطر بدلاً من تجنبها (De-Risking).

أهم المراجع والمصادر

- مسح ميداني أجرته جمعية البنوك في الأردن، شباط ٢٠١٨.
- مجموعة وولفسبيرج، الفصل السادس، مبادئ وولفسبيرج لمكافحة غسيل الأموال للبنوك المراسلة، ٢٠٠٢.
- Arab Monetary Fund (AMF). Withdrawal of Correspondent Banking Relationships (CBRs) in the Arab Region: Recent Trends and Thoughts for Policy Debate. September 2016.
- Committee on Payments and Market Infrastructures (CPMI). Correspondent banking. July 2016.
- International Finance Corporation (IFC). De-Risking and Other Challenges in the Emerging Market Financial Sector. September. 2017. Trevor Alleyne. Jacques Bouhga-Hagbe. Thomas Dowling. Dmitriy Kovtun. Alla Myrvoda. Joel Okwuokei and Jarkko Turunen. Loss of Correspondent Banking Relationships in the Caribbean: Trends. Impact. and Policy Options. IMF Working Paper. August 2017.
- International Monetary Fund (IMF). Recent Trends in Correspondent Banking Relationships: Further Considerations. March 2017.